علم الاختلاف بحسب الالوان او كونه نوعا واحدا    الى عكرهم بكسر العين الاصل بعالى لان عاد الى عكره اى اصل مذهبه
تعالى استبدلون الذى هو ادنى بالذى هو خير فان قيل هؤلاء لم يقصروا على طعام واحد انهم لا يكتفون على المن والسلوى
وهذا لا يستلزم اعراضهم عنهما مطلقا بل يحتمل ان يكونا مطلوبين كما ان النباتات ايضا مطلوبة فلا يلزم الاستبدال المذكور
قلنا عدم الاكتفاء بهما يحتمل وجهين احدهما انا لا نشتهيهما كل يوم ونريد ان ناكلها بعض الايام وفي بعضها ناكل شيئا اخر
فقط وثانيهما انا نريد ان ناكل كل يوم منهما ومن غيرهما وعلى كلا الوجهين يلزم الاستبدال اذ يلزم على الثاني ان ياكلوا مكانهما
شيئا اخر من الغذاء اما على القول الاول فظ واما على الثاني فلان كل غذائهم كان المن والسلوى فقد وهم يطلبون ان يصير بعض غذائهم
يكون بعض منه ما ذكروا والبعض الاخر البقول    تعالى وضربت عليهم الذلة والمسكنة اى ليس مرجع الضمير اليهود الذين كانوا
في زمن موسى اذ هم لم يقتلوا النبيين بل المرجع مطلق اليهود واما نسبة قتل النبيين فباعتبار ان بعضهم قتلوهم والبعض الاخر شاركهم
فغلب الاول على الثاني    والذى حسن ذلك الكسر تثنية المفردات والمبهمات جمعها وما يشبهها التثنية بالحقيقة ممنوع فان كل صيغة
وضع لمعنى مفرد او تثنية او جمع فما هو موضوع للمثنى كلفظ هما واللذان للمثنى حقيقة وكذا ما هو موضوع للجمع واما
قوله ولذلك جاء الذى بمعنى الجمع فلقائل ان يقول ان الذى المستعمل في معنى الجمع تخفيف الذين فهل معناه انه جمعها وتثنيتها
ليسا على طريقة تثنية اسماء الاجناس وجمعها بالحاق العلامات وتغير الصيغ بالنقصان والزيادة مجوز فيها ما الكون
في اسماء الاجناس قيل    المخلصين والمنافقين هذا لا يناسب ما يجيء في قوله تعالى من آمن منهم فانه لا يناسب ان يقال
من آمن من مخلصي الايمان وغيرهم فالوجه تفسير الذين امنوا بالمنافقين كما فعله صاحب الكشاف    لما ابوا عبادة
العجل وجه التخصيص كون العبارة المذكورة اسرح اليهم واوقع اعالهم    وقيل المنافقين لانخراطهم في سلك الكفرة
اى لذكرهم مع اليهود والنصارى والصابئين قال صاحب الكشاف ان الذين امنوا بالسنتهم من غير مواطات القلوب
وهم المنافقون    من كان منهم في دينه الحق فيه نظر فانه قال اولا ان المومنين شامل للمنافقين وعلى هذا الاصح ما ذكر
ان يكون المنافقون الذين على دينهم قبل النسخ داخلين في الحكم الذى هو الفوز بالاجر وعدم الخوف والحزن وليس كذلك
بل لا بد في الايمان بمحمد صلى الله عليه وسلم فالاولى التوجيه الثاني المذكور بقوله وقيل الخ وانما اقتصر صاحب الكشاف عليه
ويمكن تاييد الاول بان ايمان المنافقين بالله وباليوم الاخر كلا ايمان كما في تفسير قوله تعالى وما هم بمؤمنين وكانهم ليسوا
عاملين بمقتضى شرعهم لان مقتضاه الايمان بمحمد صلى الله عليه وسلم    من كان منهم في دينه الحق الوجه ان يقال المراد من آمن



من آمن بالقلب ليكون شاملا للكل من آمن سواء كان امن من قبل النسخ اولا واما اذا فسر من آمن بما ذكر وجعل مبتدا
او بدلا كما ذكره شاملا للمؤمنين الذين لا يتكلمون بالصفة المذكورة وهو الايمان قبل النسخ    وقد منع سيبويه دخولها
في خبران الخ قال الرضي قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق اى يلحق ان بليت ولعل في منع دخول الفاء في الخبر سيبويه
خلافا للاخفش وقال العبدي ابو البقاء وابن يعيش ان المحققين لا يجوز دخول الفاء اى سيبويه خلافا للاخفش وقوله من حيث انها
لا تدخل الشرطية معناه من حيث ان ان لا تدخل الجملة الشرطية لكن الفاء علامة ان ما قبلها الجملة الشرطية حقيقة او حكما وان لا تدخل
على خبران    اورجاء منكم ان تكونوا متقين اى اذكروا ما فيه راجين ان ينخرطوا في سلك المتقين الفائزين بالهدى
والفلاح    ويجوز عند المعتزلة ان يتعلق بالقول المحذوف لما كانت الارادة عند المعتزلة لا توجب وقوع المراد
صح تعلقها اى الجملة المذكورة بالقول المحذوف ويجيء ما فيه للارادة واما عند اهل السنة لما اوجب الارادة وقوع المراد لا يصح
ان يتعلق بالقول فان صيغة الترجي مجاز لاستحالة تعلقه بالله تعالى حقيقة لا يقال الارادة صفة حقيقية قائمة بذات الله تعالى
لا توجب وقوع المراد وانما الموجب لذلك تعلقها به لانا نقول اذا كان لعلكم تتقون متعلقا بقلنا على تقدير الارادة
كانت الارادة بمعنى الترجيح والتخصيص وهو تعلق تلك الصفة بالمراد اذ لا وجه لان تكون الارادة محمولة على معناه وهو الصفة الحقيقية
على هذا التقدير وانما قلنا ان الارادة لا توجب المراد تعالى عند المعتزلة لان الارادة عند جمهورهم هي العلم بما فيه
المصلحة    فلولا فضل الله عليكم الخ هذه الفاء الا ان الترك سببية للخبر ان لولا فضل الله تعالى    ولولا في الاصل لامتناع
الشيء لامتناع غيره الخ هذا تصريح في كلمة لو الشرطية اذا دخل على لا نافية ما ذكر ورد عليه انه لو كان كذلك لم تدخل الا على الجملة
الفعلية لان حرف الشرط لا يدخل الا على الفعل قال الرضي قال البصريون ان لولا كلمة برأسها وليست لو الداخلة على لا لان الفعل
بعد لو لازم واحد وجوبا فلا بد من الاتيان به بنفسه كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا فعل وايضا لفظة لا لا تدخل على الماضي
في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب ولا مكرر بعد لولا فقال البصريون الاسم بعدها مبتدا وقال الكسائي
الاسم الواقع بعدها فاعل الفعل مقدر كما في قوله لو ذات سوار لطمتني وهو قريب من جهة دلالة ان الكون
انما لو الى بعد امتناع الاول لامتناع الثاني دخلت على لا لكونها حرف شرط يقتضي ان يدخل على الفعل ذلك الا تقتضي
نعم لولا على الفعل لو لم يوجد على الملك عمر هذا كلامه فعلم ان ما ذكره العاجز ليس موافقا لمذهب البصري
ولا لمذهب الكوفي اما الاول فلان لولا عندهم كلمة مستقلة وليست لو الداخلة على لا واما الثاني فلانه عند الكوفي